"مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة"
للفصل الثاني من سنة 2026 (Q2 - 2026)

بعد انتكاسة حادة في التعافي الاقتصادي الحذر، انتهى الفصل الثاني لسنة 2026 على أرضية أكثر ثباتاً نسبياً..

أنهى لبنان الربع الثاني من عام 2026 في موقع أضعف مما كان عليه في بداية العام، لكن مع ظهور بوادر أولية للاستقرار مع نهاية الفصل. فوقف إطلاق النار في 1 حزيران، والتراجع النسبي في التضخم، وتراجع الإمارات عن حظر السفر، كانت كلها إشارات إلى بعض التعافي في المعنويات والنشاط.

وبالأرقام, وبالرغم من الأجواء الإيجابية التى لفّت أواخر الفصل، فقد سجّل "مؤشر جمعية تجار بيروت - فرنسَبنك لتجارة التجزئة" للفصل الأثاني من سنة 2026 هبوطاً إضافياً ليصل الى مستوى 26.26 (بالمقارنة مع 29.02 في الفصل السابق)، بعد الإشارة الى أن المؤشر الأساس (100) الذي قد تم تبنّيه هو للفصل الرابع لسنة 2019، ومع العلم بأن تضخّم الأسعار خلال الفصل الثاني من سنة 2026، وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي، سجّل تحسّناً ملحوظاً بلغ + 2.76 % (بالمقارنة مع + 6.81 % في الفصل السابق له).

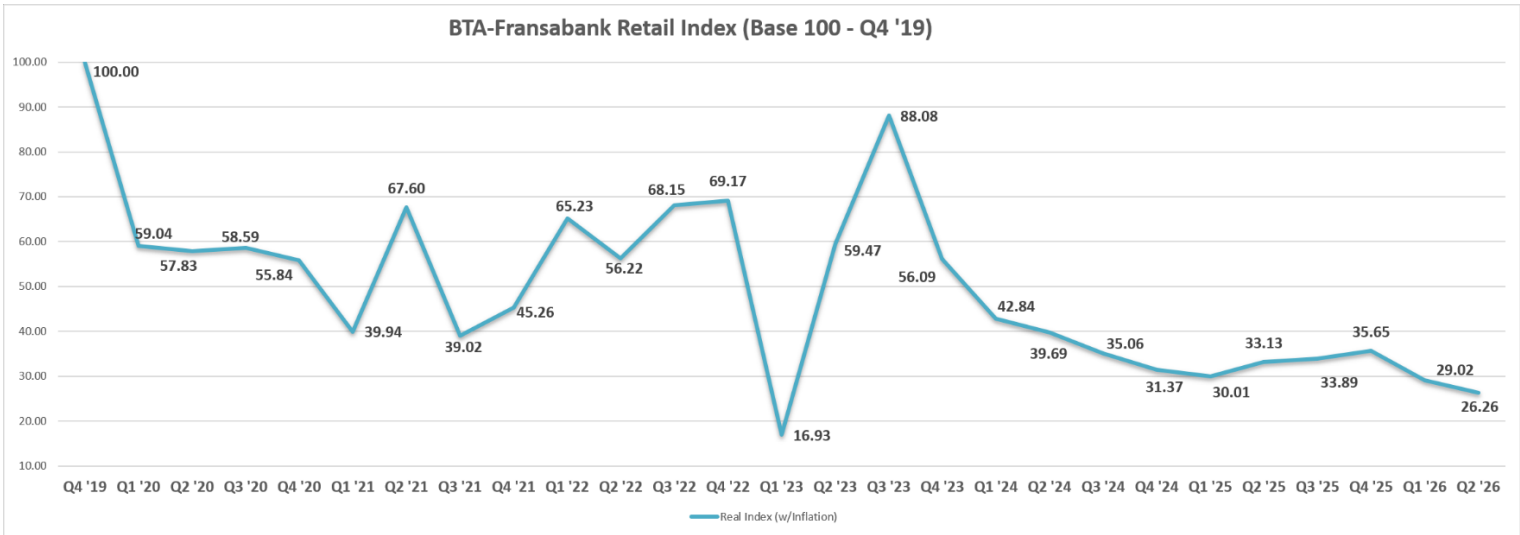

من الواضح أن إستمرار الصراع الإقليمي، ولا سيما في لبنان، خلال الفصل الثاني من عام 2026، أدّى إلى عرقلة التعافي الاقتصادي الهش الذي كان قد بدأ في أواخر العام الماضي. وعليه، شهد هذا الفصل مزيداً من التدهور في النشاط الاقتصادي، وتمثّل التطور الأبرز في تغيّر آفاق التعافي وانعكاس مساره عقب تصاعد الأعمال القتالية بدءاً من شهر آذار.

إذاً، مثّلت الحرب في هذه الفترة منعطفًا حادًا للاقتصاد اللبناني، حيث حوّلت مسار التعافي من الإنتعاش إلى الإنكماش، مع إستمرار الضغوط التضخّمية (بالرغم من تباطؤها في نهاية الفصل)، وتمّ تسجيل تراجع ملحوظ في حركة الأسواق والنشاط التجاري.

كما أنه، ونتيجة لهذه التطوّرات، تخلّت الحكومة عن توقعاتها الأولية التي كانت تشير إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4 % تقريباً لعام 2026، وتوقعت وزارة المالية في أواخر الفصل الثاني انكماش الاقتصاد بنسبة لا تقل عن 7 %، مع احتمالية وصول الانكماش إلى نحو 10% في حال إعادة إستئناف الصراع، ذلك نظراً الى أن التكاليف المرتبطة بالحرب، لا سيما النزوح والإغاثة الإنسانية، تجاوزت الافتراضات الأصلية للموازنة، في وقت تراجعت فيه الإيرادات نتيجة انكماش النشاط الاقتصادي، لا سيما في المناطق المتضرّرة من النزاع. عليه، شملت التوصيات الحكومية تجميد المشاريع الرأسمالية غير الأساسية ووضع خطة تمويل طارئة بالتنسيق مع مصرف لبنان.

هنا، تجدر الإشارة الى أن موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية ظلّت شبه مستقرّة في الفصل الثاني وقد بلغت 11.55 مليار دولار في نهاية شهر حزيران، في حين تراوحت إحتياطيات الذهب ما بين 37 و42 مليار دولار وفقاً للتذبذبات في الأسواق العالمية، وهذه مؤشرات مشجّعة، إنما ظلّ لبنان مدرجاً على اللائحة الرمادية.

في الأسواق، وفي ضوء ما سبق وعلى ضوء النتائج المجمّعة لهذا الفصل، يمكن تلخيص أهم تطورات سوق التجارة بالتجزئة في لبنان كما يلي :

- تراجع ثقة المستهلك،
- انخفاض الإنفاق غير الضروري،
- تأجيل الأسر لعمليات شراء السلع المعمّرة والكمالية،
- انخفاض الإقبال على الأسواق والمراكز التجارية.

وكما تمّ ذكره سابقاً، وصل "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة" الى مستوى 26.26 في الفصل الثاني من سنة 2026 (29.02 في الفصل السابق) مع تسجيل تراجع حقيقي فصلي ملحوظ في النتيجة المجمّعة لقطاعات تجارة التجزئة، متضمنة مبيعات المحروقات، التى شهدت هي الأخرى تراجعاً بنسبة – 20.65 % من حيث الكميات (- 8.72 % في الفصل السابق).

أما بعد إستثناء قطاع المحروقات، فقد بلغ الإنخفاض الفصلي الحقيقي – 10.66% عمّا كان عليه في الفصل السابق، كما أظهرت النتائج إنخفاضاً حاداً بالمقارنة مع ما كانت عليه في الفصل الثاني من السنة الماضية، حيث سجّلت النتيجة المجمّعة لقطاعات تجارة التجزئة تراجعاً سنوياً حقيقياً بلغ - 20.15 %، بعد إستثناء قطاع المحروقات.

فرنسبنك

ASSOCIATION DES COMMERÇANTS DE BEYROUTH
جمعية تجار بيروت
BEIRUT TRADERS ASSOCIATION

المؤشرات الرئيسية (للفصل الثاني من سنة 2026)

البند	نتائج الفصل الثاني 2026	نتائج الفصل الأول 2026
سعر صرف الليرة اللبنانية	89,500 ل.ل./دولار أمريكي	89,500 ل.ل./دولار أمريكي
تضخّم الأسعار السنوي	+ 17.25 %	+ %17.26
تضخّم الأسعار الفصلي	+ 2.76 %	+ %6.81
أرقام الأعمال الحقيقية المجمّعة (سنوياً بإستثناء الوقود)	- 20.15 %	- %17.87
رقام الأعمال الحقيقية المجمّعة (فصلياً بإستثناء الوقود)	- 10.66 %	- %25.13

أبرز النتائج السنوية في أرقام الأعمال الحقيقية	نتائج الفصل الثاني 2026	نتائج الفصل الثاني 2025
مبيعات السلع الصيدلانية	58.85%	-12.12%
مبيعات الأثاث والمفروشات	20.55%	-3.84%
مبيعات سلع البصرية والسمعية	9.30%	-20.58%
مبيعات الأجهزة الطبية	5.84%	-17.59%
مبيعات الأجهزة المنزلية الكهربائية، والراديو والتلفزيون	-5.10%	11.01%
مبيعات السوبرماركت والمواد الغذائية	-5.86%	-7.40%
المطاعم والسناك بار	-14.73%	14.14%
مبيعات الأحذية	-20.93%	13.54%
مبيعات التبغ	-22.79%	0.32%
مبيعات الملابس	-28.72%	10.93%
البيع بالتجزئة لوقود المركبات ـ من حيث الكمية	-33.82%	31.68%
مبيعات المشروبات الروحية	-35.55%	-11.62%
مبيعات الساعات والمجوهرات	-39.47%	10.18%
مبيعات أجهزة الهاتف الخليوية وقطع الغيار العائدة لها	-46.82%	42.06%
مبيعات المخابز ومحلات الحلويات	-53.47%	-16.02%
مبيعات معدّات البناء	-54.06%	-21.62%
مبيعات العطور ومستحضرات التجميل	-55.28%	-15.15%
مبيعات السلع الرياضية وأدوات التسلية	-70.75%	-19.00%

أبرز النتائج الفصلية في أرقام الأعمال الحقيقية	نتائج الفصل الثاني 2026	نتائج الفصل الأول 2026
مبيعات سلع البصرية والسمعية	13.41%	-11.12%
مبيعات الأجهزة المنزلية الكهربائية، والراديو والتلفزيون	12.07%	-10.92%
مبيعات الأجهزة الطبية	7.17%	24.19%-
مبيعات المطاعم والسناك بار	3.43%	-15.82%
مبيعات الأحذية	2.65%	-23.53%
مبيعات السوبرماركت والمواد الغذائية	2.59%	-11.56%
مبيعات الأثاث والمفروشات	2.13%	-30.05%
مبيعات التبغ	2.06%	-10.47%
مبيعات السلع الصيدلانية	-4.69%	8.98%
مبيعات المشروبات الروحية	-8.82%	-3.68%
مبيعات معدّات البناء	-9.75%	-5.78%
مبيعات أجهزة الهاتف الخليوية وقطع الغيار العائدة لها	-15.46%	72.46%-
مبيعات المخابز ومحلات الحلويات	-17.27%	41.66%-
مبيعات الساعات والمجوهرات	-19.98%	33.10%-
البيع بالتجزئة لوقود المركبات ـ من حيث الكمية	-20.65%	-8.72%
مبيعات الملابس	-20.97%	-23.56%
مبيعات العطور ومستحضرات التجميل	-36.48%	-22.13%
مبيعات السلع الرياضية وأدوات التسلية	-56.90%	+ % 10.15

من الواضح أن هنالك بعض القطاعات المحدّدة التى شهدت بعض النشاط، لا سيما تلك التى تعدّ أساسية / حيوية لحاجيات النازحين الملحّة، على عكس العديد من القطاعات الأخرى التى – وفي مثل تلك الأحوال، تُعتبر ثانوية للأسر.

أمـّا لجهة التضخـّم، فقد بلغت النسبة السنوية في الفصل الثاني لهذه السنة نفس المستويات تقريباً التى كانت قد بلغتها في الفصل السابق، أي عند + 17.25 %. أمّا نسبة التضخـّم الفصلية (أي ما بين الفصل الأول والفصل الثاني لسنة 2026) فقد سجـّلت هبوطاً ملحوظاً مسجّلة فقط نسبة + 2.76 % بالمقارنة مع نسبة + 6.81 % في الفصل السابق.

مؤشر غلاء المعيشة (وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي)	
الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2018	+ 6.96 %
الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2019	+ 17.46 %
الفصل الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2019	+ 89.74 %
الفصل الثالث من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2019	+ 131.05 %
الفصل الرابع من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2019	+ 145.84 %
الفصل الأول من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2020	+ 157.86 %
الفصل الثاني من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2020	+ 100.64 %
الفصل الثالث من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2020	+ 144.12 %
الفصل الرابع من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2020	+ 224.39 %
الفصل الأول من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2021	+ 208.13 %
الفصل الثاني من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2021	+ 210.08 %
الفصل الثالث من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2021	+ 162.47 %
الفصل الرابع من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2021	+ 121.99 %
الفصل الأول من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2022	+ 263.84 %
الفصل الثاني من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2022	+ 253.55 %
الفصل الثالث من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2022	+ 208.50 %
الفصل الرابع من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2022	+ 192.26 %
الفصل الأول من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2023	+ 70.36 %
الفصل الثاني من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2023	+ 41.78 %
الفصل الثالث من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2023	+ 32.92 %
الفصل الرابع من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2023	+ 18.12 %
الفصل الأول من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2024	+ 20.74 %
الفصل الثاني من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2024	+ 15.00 %
الفصل الثالث من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2024	+ 15.06 %
الفصل الرابع من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2024	+ 12.23 %
الفصل الأول من سنة 2026 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2025	+ 17.26 %
الفصل الثاني من سنة 2026 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2025	**+ 17.25 %**
الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2019	+ 5.99 %
الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2019	+ 11.09 %
الفصل الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2020	+ 61.14 %
الفصل الثالث من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2020	+ 21.60 %
الفصل الرابع من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2020	+ 12.94 %
الفصل الأول من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2020	+ 16.52 %
الفصل الثاني من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2021	+ 25.38 %
الفصل الثالث من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2021	+ 47.95 %
الفصل الرابع من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2021	+ 50.08 %
الفصل الأول من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2021	+ 10.68 %
الفصل الثاني من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2022	+ 26.18 %
الفصل الثالث من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2022	+ 25.23 %
الفصل الرابع من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2022	+ 26.93 %

الفصل الأول من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2022	+ 81.40 %
الفصل الثاني من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2023	+ 22.61 %
الفصل الثالث من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2023	+ 9.27 %
الفصل الرابع من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2023	+ 20.25 %
الفصل الأول من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2023	+ 5.74 %
الفصل الثاني من سنة 2024 بالمقارنة مع الفص الأول من سنة 2024	+ 2.04 %
الفصل الثالث من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2024	+ 2.45 %
الفصل الرابع من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2024	+ 6.86 %
الفصل الأول من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2024	+ 14.19 %
الفصل الثاني من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2025	+ 2.76 %
الفصل الثالث من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2025	+ 2.50 %
الفصل الرابع من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2025	+ 4.23 %
الفصل الأول من سنة 2026 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2025	+ 6.81 %
الفصل الثاني من سنة 2026 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2026	**+ 2.76 %**

وكان التضخّم السنوي في كل قطاع كما يلي :

معدّلات التضخّم في القطاعات وفق إدارة الإحصاء المركزي ما بين الفصلين الثاني لسنة 2025 والثاني لسنة 2026	
في قطاع الإستجمام والتسلية والثقافة (+ 42.66 % في الفصل السابق)،	42.64%
قطاع التعليم (+ 35.67 % في الفصل السابق)،	35.72%
في قطاع النقل (+ 24.81 % في الفصل السابق).	29.36%
قطاع المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية (+ 19.41 % في الفصل السابق)،	18.01%
قطاع المطاعم والفنادق (+ 11.34 % في الفصل السابق)،	16.32%
قطاع المشروبات الروحية والتبغ (+ 8.74 % في الفصل السابق)،	8.37%
في قطاع الأثاث والتجهيزات المنزلية (+ 5.13 % في الفصل السابق)،	7.09%
قطاع الألبسة والأحذية (+ 12.39 % في الفصل السابق)،	6.61%
قطاع الصحة (+ 2.15 % في الفصل السابق)،	2.82%
في قطاع الإتصالات (- 1.63 % في الفصل السابق)،	-0.59%

وكما في الفصل السابق، يتمّ ملاحظة النسب التى لا تزال مرتفعة وفقاً لما هو مبيّن في الجدول أعلاه، كما مثلاً في قطاع التعليم والإستجمام والثقافة، إنما أيضاً ـ ولو بنسبة أقل بقليل، في قطاعات المواد الغذائية والمطاعم والفنادق والنقل.

أما نسبة التضخّم الفصلية (أي ما بين الفصلين الأول والثاني لسنة 2026) فقد سجّلت، في كل قطاع على حدى، المستويات التالية، مع تسجيل إرتفاع ملفت لهذه النسبة في قطاعات النقل والألبسة، مقابل إنخفاض في قطاع المواد الغذائية :

معدّلات التضخّم في القطاعات وفق إدارة الإحصاء المركزي ما بين الفصلين الأول والثاني لسنة 2026	
قطاع النقل (+ 19.09 % في الفصل السابق)،	8.38%
قطاع الألبسة والأحذية (- 3.18 % في الفصل السابق)،	8.34%
قطاع المطاعم والفنادق (+ 5.96 % في الفصل السابق)،	6.71%
قطاع الأثاث والتجهيزات المنزلية (+ 1.89 % في الفصل السابق)،	4.93%
قطاع الصحة (+ 0.26 % في الفصل السابق)،	0.97%
قطاع المشروبات الروحية والتبغ (+ 2.67 % في الفصل السابق)،	0.91%
قطاع الإتصالات (- 0.84 % في الفصل السابق)،	0.54%
قطاع التعليم (- 0.02 % في الفصل السابق)،	0.25%
قطاع الإستجمام والتسلية والثقافة (+ 9.72 % في الفصل السابق)،	-0.23%
قطاع المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية (+ 9.49 % في الفصل السابق)،	-2.00%

مؤشر جمعية تجار بيروت- فرنسبنك لتجارة التجزئة" للفصل الثاني من سنة 2026 (Base 100 : Q4 - 2019)									
	2019	2020				2021			
	Q4 '19	Q1 '20	Q2 '20	Q3 '20	Q4 '20	Q1 '21	Q2 '21	Q3 '21	Q4 '21
المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)	100.00	83.9	62.38	68.27	66.17	56.27	71.40	73.16	81.44
المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)	100.00	59.04	57.83	58.59	55.84	39.94	67.60	39.02	45.26
مؤشر غلاء المعيشة	115.54	128.35	206.83	251.50	284.04	330.97	414.97	613.96	921.40
		2022				2023			
		Q1 '22	Q2 '22	Q3 '22	Q4 '22	Q1 '23	Q2 '23	Q3 '23	Q4 '23
المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)		77.12	76.64	83.58	88.96	90.00	83.16	89.85	71.75
المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)		65.23	56.22	68.15	69.17	16.93	59.47	88.08	56.09
مؤشر غلاء المعيشة		1,019.81	1,286.76	1,611.43	2,045.46	3,710.53	4,549.38	4,971.28	5,978.13
		2024				2025			
		Q1 '24	Q2 '24	Q3 '24	Q4 '24	Q1 '25	Q2 '25	Q3 '25	Q4 '25
المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)		58.14	54.98	49.79	47.83	53.33	60.54	63.52	66.50
المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)		42.84	39.69	35.06	31.37	30.01	33.13	33.89	35.65
مؤشر غلاء المعيشة		6,321.16	6,450.23	6,450.23	7,061.07	7,218.28	7,417.78	7,603.00	7,924.35
		2026							
		Q1 '26	Q2 '26						
المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)		58.09	54.06						
المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)		29.02	26.26						
مؤشر غلاء المعيشة		8,464.31	8,697.61						

في الختام، ومع شبه الهدنة السائدة منذ أواخر الفصل الثاني ـ أقلّه على بيروت، وفي ظلّ بدء المفاوضات لوقف الحرب نهائياً، كانت لا تزال الأسئلة البنيوية الجوهرية بلا إجابة ـ قانون إعادة هيكلة المصارف، وقانون الفجوة المالية، والإتفاق على برنامج فعّال مع صندوق النقد الدولي، واستعادة تدفقات السياحة والتحويلات، وإستعادة ثقة المستثمرين وعودة الدورة الإقتصادية الى مجراها الطبيعي.

والآن، وبعد أن جاء موسم الإصطياف بخيبة لدى التجار من حيث ضعف النشاط في الأسواق وإنعدام الرؤية – أقلّه في المستقبل القريب، لا يسعنا سوى أن نتمنّى أن تكلّل جهود التهدئة بالنجاح – ولو كان هذا النجاح نسبياً، لكي يسترجع المستهلكين بعض الطمأنينة وأن تلتقط الأسواق أنفاسها، لكي يتمكّن التجار من الإستمرار في صمودهم والعودة – التى نأملها قريبة، الى برّ الأمان من حيث ملائتهم ونشاطاتهم.

التعريف

إن "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة " هو في طليعة المؤشرات التى بدأ القطاع الخاص بإصدارها (أواخر 2011) لسدّ ثغرة مزمنة في المعلومات المتاحة بشكل دوري ومنتظم لقطاعات محدّدة في الإقتصاد اللبناني.

يهدف "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة " لتزويد المجتمع التجاري بأداة علمية تعكس المنحى الذي يشهده نشاط التجارة بالتجزئة بشكل فصلي (كل 3 شهور)، علماً بأن هذا المؤشر يتمّ إحتسابه من خلال الإحصاءات التى تزوّدنا بها عينة تمثيلية تضمّ أهم قطاعات تجارة السلع والخدمات بالتجزئة (45 قطاع بحسب تصنيف إدارة الإحصاء المركزي).

لقد تمّ إختيار الشركات المساهمة في هذه العينة التمثيلية من قبل جمعية تجار بيروت وفقاً لمعايير دقيقة تأخذ أساساً في الإعتبار حجم المؤسسة داخل القطاع الذي تنتمي إليه، وأيضاً إستعداد المؤسسة للإلتزام بتزويد الجمعية كل 3 شهور بالنسبة المئوية الفصلية للتحسّن أو التراجع في أرقام أعمالها مقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة وأيضاً مقارنة مع الفصل السابق له.
وعليه، يمكن إعتبار هذا المؤشر بمثابة مرجع إقتصادي أساسي، آخذين في الإعتبار المعطيات التالية :

- ✓ تقوم مجموعة المؤسسات المشاركة في العينة بتحديد الشطر الذي تنتمي إليه من حيث رقم الأعمال المحلي للبيع بالتجزئة.
- ✓ ويتمّ كذلك تحديد النسبة المئوية للتحسّن أو للتراجع الذى تشهده أرقام أعمالها في خلال الفصل موضع التقرير:
  1. بالمقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة،
  2. وكذلك بالمقارنة مع الفصل السابق.

وتجدر الإشارة الى أنه، ومنذ إطلاق المؤشر في الربع الأخير لسنة 2011، تمّ إتخاذ هذا الفصل كنقطة إنطلاق تساوي 100 نقطة، وتمّ تتبّع التذبذبات الفصلية منذ حينه. إنما، ونظراً للتحوّل الكبير الذى شهده الإقتصاد اللبناني لا سيما منذ الفصل الأخير لسنة 2019، فقد تمّ إتّخاذ القرار بمتابعة التغيّرات في حجم أرقام أعمال القطاعات التجارية إنطلاقاً من ذلك التاريخ (الفصل الأخير لسنة 2019) الذى يشكّل – إبتداءً من الفصل الأخير لسنة 2023 مرتكزاً جديداً يساوي 100 نقطة لإحتساب المؤشر المستحدث، مع المحافظة على نفس المنهجية التى كانت متّبعة منذ البدء.

المنهجية المتّبعة في إحتساب المؤشر

لقد تمّ تثقيل (تحديد وزن) نسبة التغيير الفصلية لكل مؤسسة وفقاً لرقم أعمال هذه المؤسسة، بالمقارنة مع رقم أعمال كل المؤسسات المدرجة في القطاع نفسه (ISIC[1] 6 digits).

ثم يتمّ إحتساب نتيجة مجمّعة لكل قطاع على حده (ISIC 6 digits) وفقاً للتثقيل الفردي لكل مؤسسة، وذلك للحصول على معدل نسبة تغيير موحّدة للقطاع المعني.

الأمر الذي ينتج عنه حصولنا على عدد من معدّلات نسب التغيير مساوٍ لعدد القطاعات المشمولة ضمن العينة الأساسية.

[1] ISIC- International Standard Industrial Classification

تلي ذلك مرحلة تجميع تلك النسب المئوية، وإحتساب كل واحدة منها مثقلة بالوزن الخاص بكل قطاع، وفقاً للوزن الذى تمّ تحديده لكل قطاع من قبل إدارة الضريبة على القيمة المضافة في وزارة المالية.

وينتج عن هذه المراحل الدقيقة الرقم النهائي لـ " مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة ".